مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني
اسم الكاتب: د. حبيب محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4050
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 00:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

الدكتور حبيب محمود*

(تاريخ الإيداع 26 / 2 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/5/10)

□ الملخّص □

يتناول البحث دراسة تأثيرات الارتفاع في أسعار النفط على الاقتصاد السوري ، ففي البداية يتم دراسة تطور أسعار النفط في الفترة 2000 – 2005 ومن ثم الخوض في الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الكبير في الأسعار سواء المتعلقة منها بالظروف السياسية التي رافقت الفترة المدروسة أو العوامل المتعلقة بازدياد الطلب على النفط .... ومن ثم يحاول البحث الفصل بين تلك العوامل اعتماداً على معيار ديمومتها في محاولة للتنبؤ بمستقبل أسعار النفط في الفترة القادمة وفي النهاية يحاول البحث تقديم عدة مقترحات لمواجهة تأثيرات تغير أسعار النفط صعوداً حيث يركز البحث على محورين أساسيين المحور الأول متعلق بتخفيض النفقات الحكومية، والمحور الثاني يركز على خلق موارد حكومية جديدة .ويخلص البحث إلى اقتراح استراتيجية وطنية لمواجهة التأثيرات السلبية لتغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط–ارتفاع أسعار النفط

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

The Effects of the Increase of Petroleum Prices on the National Economy

Dr. Habib Mahmoud*

(Received 26 / 2 / 2007. Accepted 10/5/2007)

□ ABSTRACT □

The study examines the effects and implications of the increase of petroleum prices on Syrian economy. First, the study deals with the development of petroleum prices in the period of 2000 to 2005. Then, it goes deep in the reasons that led to the huge rise of prices either relating to the political circumstances in this period or the factors relating to the increase of demand on petroleum

Meanwhile, it separates between such factors based on their continuity and the anticipation of future petroleum prices. Finally the study offers several proposals to face the effects of fluctuating petroleum prices as uprising the study focuses on the two main factors:

1. The first factor is related to reducing the government charges.
2. The second factor is related to create new government resources.

Finally the study suggests national strategy to face the negative influences of the increase of the petroleum prices on the national economic.

Key Words: Petroleum prices, Increase of the petroleum prices.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

يعتبر النفط موردا أساسيا للاقتصاد الوطني في سورية ، حيث تمثل موارد الخزينة السورية من النفط النسبة الأهم من الموارد وهي في حدود نصف الموارد. والحكومة تسعى لزيادة هذه الموارد عن طريق التوسع في الاستثمار في قطاع النفط والثروات المعدنية، وزيادة القيم المضافة على هذه الثروة وتصنيعها محليا بدلاً من تصديرها كمادة خام ، إذ تسهم صادرات النفط بأكثر من 60% من صادراتنا، وبنحو 60 % من واردات الحكومة من العملات الصعبة، و45 %من الموارد الذاتية لخزينة الدولة على شكل حصّة الدولة وضرائب دخل وفوائض.[1].وعليه فإن تداخل النفط الكبير في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية يجعل تأثير التغير في الأسعار النفطية كبيرا إن كان بالزيادة أو النقصان.

وقد مرت أسعار النفط في العقد الماضي بتذبذبات كبيرة حيث انخفضت لتصل إلى أدنى مستوياتها في العام 1998 (12 دولار للبرميل) ومن ثم ارتفعت لتصل إلى مستويات قياسية في العام 2005 (أكثر من 70 دولاراً للبرميل) .[2]

لذلك قررنا دراسة العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والاقتصاد الوطني في سورية .

مشكلة البحث وفروضه:

تتمثل المشكلة البحثية في ارتفاع أسعار النفط وعلى الرغم من إيجابياته على الاقتصاد السوري على المدى القصير ، فإنه سيتحول إلى مشكلة مستعصية ستواجه الاقتصاد السوري في المستقبل . لذلك وجدنا أنه من المفيد أن تتقصى الدراسة الجوانب التالية :

1- لقد ارتفعت أسعار النفط بسرعة لتصل إلى مستويات قياسية في عامي 2005 و 2006.

2- أسباب ارتفاع أسعار النفط تعود إلى:

- المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول المنتجة والمصدرة ، وكذلك تنامي مشاكل الاستهلاك العالمي منه.
- تداعيات الملف النووي الإيراني،
- التغير في الاستراتيجية النفطية الأمريكية.
- زيادة معدل نمو الاستهلاك النفطي في العالم.
- النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة والذي بلغ معدله حوالي 3%.
- قلة اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط بتوسيع الاستكشافات والاستثمارات في المكامن المكتشفة وحلقات الإنتاج الأخرى..

3-إن انعكاسات التغير في الأسعار على الاقتصاد الوطني على المدى القصير تحمل أثارا إيجابية أهمها: تخفيف أثار انخفاض إنتاج النفط الخام ، وتحسين وضعية الميزان التجاري وزيادة حصيلة الصادرات، واستخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومة .

4-إن انعكاسات التغير في الأسعار على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل سيكون لها أثار سلبية أهمها: اختلال الميزان التجاري،

- ارتفاع كلفة دعم المشتقات النفطية ،

- انخفاض قدرة الحكومة على تأدية دورها الاجتماعي والاقتصادي.
- عرقلة عملية التنمية الاقتصادية،
- حدوث خلل في رصيد العملات الصعبة.

5-يجب وضع استراتيجية متكاملة لمواجهة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط ، من خلال خلق موارد جديدة.

أهمية البحث وأهدافه:

الدراسات الاقتصادية الخاصة بانعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني قليلة جداً، ، على الرغم من الحاجة الملحة والمتنامية لها ، نتيجة الدور الكبير للنفط في موارد الخزينة من جهة ، وفي تسيير الحياة العملية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. حيث يهدف البحث إلى دراسة ما يلي :

1- تطور أسعار النفط عالميا.
2- أسباب أسعار النفط عالميا.
3- انعكاسات التغير في الأسعار على الاقتصاد الوطني على المدى القصير والطويل.
4- الاستراتيجية المقترحة لمواجهة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل.

مجتمع وعينة البحث ومصادر المعلومات:

شملت الدراسة تطور أسعار النفط عالميا حيث تم إلقاء الضوء على تطور الأسعار وانعكاساتها المحلية. أما مصادر المعلومات فهي النشرات العالمية لأسعار النفط (البلاتس) ، وتقارير الأمين العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، إضافة إلى النشرات الرسمية الدورية الصادرة عن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، والمجموعة الإحصائية السورية لعدة أعوام.

عرض الموضوع :

ويتضمن النقاط التالية :

أولاً –تطور أسعار النفط عالميا:

لقد مرت أسعار النفط الخام بارتفاعات مفاجئة في عامي 1973 و 1979 ونعيش اليوم في ظل فورة نفطية ثالثة منذ عام 2000 إذ ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 50 دولارا للبرميل الواحد في الأسواق العالمية. وفيما يلي نبين تطور أسعار النفط بين 2001-2005 :

جدول- 1- تطور أسعار النفط الخام بين 1995- 2005 (دولار للبرميل)

العام	الحد الأدنى	الحد الأعلى
1995	16.9	19.9
1996	18	20.3
1997	18	18.7
1998	11.7	12.3
1999	16.5	17.5

27.6	25.7	2000
23.1	21.1	2001
24.3	21.9	2002
28.2	25	2003
36	31.4	2004
50.6	43.3	2005

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2005، صـ 65.

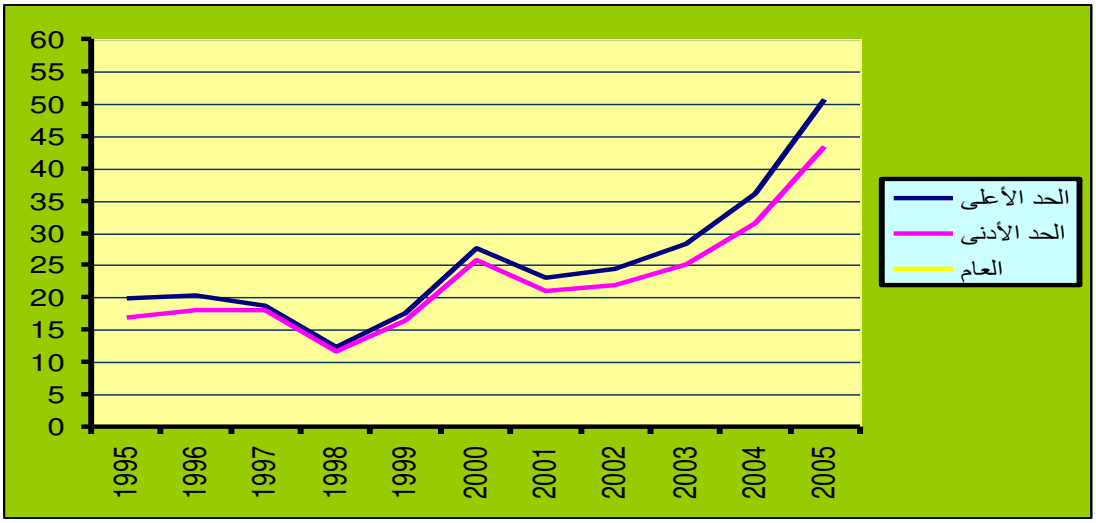

مخطط رقم (1)

نلاحظ من الجدول والمخطط أن أسعار النفط وصلت إلى أدنى مستوياتها في العام 1998 ، ومن ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا لتصل إلى مستويات قياسية في العام 2005 .

أولاً –عوامل تسعير النفط عالميا:

1– العوامل السياسية وتتضمن :

أ– **المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام:** مثل فنزويلا وما شهدته من إضرابات آدت في أحيان كثيرة إلى انخفاض الإنتاج على نحو كبير، والأحداث السياسية في نيجيريا، والهجمات على خطوط نقل النفط الخام المصدر، والأوضاع الأمنية في العراق التي تحد من إمكانية زيادة صادراته وإنتاجه من النفط الخام.

ب– **تداعيات الملف النووي الإيراني:** وتحول التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلى عامل رئيسي في التأثير على أسعار النفط في الوقت الراهن (2007). ولإدراك سبب هذا التأثير واحتمالات تطوره لابد من تناول وضع إيران كمنتج ومصدر رئيسي للنفط والغاز، وكدولة تملك احتياطات هائلة منهما، مما يضعها ضمن الدول التي ستظل مالكة لاحتياطات كبيرة بعد أن تستنفد الاحتياطات النفطية والغازية لغالبية بلدان العالم. تنتج إيران أكثر من 4 ملايين برميل من النفط يوميا في الوقت الراهن، تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل الإنتاج النفطي

الإيراني نحو 5% من الإنتاج النفطي العالمي. وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها ولاسيما أن النسبة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو 8.5% من الصادرات النفطية العالمية. وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة، والتي وصلت إلى 50.6 دولار للبرميل من سلة خامات أوبك في المتوسط في عام 2005 وإلى 70 دولار للبرميل عام 2006، وفي ظل استمرار العوامل المسببة للارتفاع مثل النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبيا في الطلب على النفط، يصبح من الصعب الاستغناء على النفط الإيراني.

وكانت إيران تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المالكة لأكبر الاحتياطات النفطية في العالم بعد أربع دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت، وذلك حتى عام 1999، لكنها اخترقت الصفوف لتتقدم للمرتبة الثالثة في عام 2000، ثم قفزت للمرتبة الثانية منذ عام 2003 وحتى الآن باحتياطي نفطي بلغ 132.46 مليار برميل الذي يشكل حوالي 11.7% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي . أما بالنسبة للاحتياطات الإيرانية من الغاز الطبيعي فإنها تبلغ نحو 26618 مليار متر مكعب، بما يشكل نحو 14.6% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز.[3.]،، وهذا يضع إيران في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا التي تحتل مركز الصدارة في هذا المجال. هذه الاحتياطات الإيرانية الهائلة من النفط والغاز تعني أن هذا البلد الكبير يشكل ركنا أساسيا لاستقرار إمدادات النفط والغاز عالميا في الأجل الطويل. ويعني منذ البداية أن أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يكون إجراء طويل المدى لأن العالم لا يمكنه الاستغناء عن النفط والغاز الإيرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الاستراتيجيتين للاقتصاد العالمي.

ج- التغير في الاستراتيجية النفطية الأمريكية

تبدو الاستراتيجية النفطية الأمريكية الراهنة، والتي لا تقدم خططا حقيقية لتخفيض أسعار النفط، على العكس تماما مما كانت تفعله على مدى عقود ماضية، استراتيجية شديدة الانحياز للشركات النفطية الأمريكية على حساب باقي الاقتصاد الأمريكي وشركاته. تبلغ الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة نحو 13 مليون برميل يوميا، مما يعني أن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات النفطية الأمريكية بمقدار 4.745 مليار دولار في العام.[4.] وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع أسعار النفط. وبالمقابل فإن الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، ولاسيما أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياطات الدول التي أبرمت معها عقودا للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج. وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون على متعادلاً أو إيجابيا بالنسبة للولايات المتحدة بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا أمامها، خاصة إذا تمكنت شركاتها من إبرام عقود فاسدة مع الحكومة العراقية لتقاسم الإنتاج، تتيح لها السيطرة على قسم مهم من الاحتياطات العراقية.

والغريب أن الإدارة الأمريكية كان بإمكانها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على حقيقة أن العرض العالمي اليومي من النفط كان يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين (2- 2.5) مليون برميل في اليوم طوال الأعوام 2003، 2004، 2005، لبث الثقة في الأسواق ولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة. وكان يمكنها توظيف مخزوناتها للضغط على الأسعار، لكن الإدارة الأمريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، واكتفى رئيس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض جريجوري مانيكو بالقول: إن عهد النفط الرخيص قد انقضى وإن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر في وقت كانت أسعار النفط قد ارتفعت لأكثر

من 40 دولارا للبرميل عندما أطلق ذلك التصريح.

ويمكن القول إن هناك تراخيا من جانب الإدارة الأمريكية في العمل على تخفيض أسعار النفط [5]، وهو تراخ لا يسوغه سوى انحياز هذه الإدارة لشركات النفط على حساب الاقتصاد الأمريكي، ولاسيما أن العديد من أركان الإدارة الأمريكية قادمون من عالم النفط والشركات العملاقة مثل ديك تشيني (هاليبورتون)، وكوندليزا رايس (شيفرون)، وبوش الصغير (هاركين إينرجي كوربوريشن)، كما قامت شركات النفط بدور رئيسي في تمويل الحملتين الانتخابيتين للرئيس بوش الابن.

2- العوامل المتعلقة بالسوق وزيادة الطلب :

1-زيادة معدل نمو السكان في العالم، مما ينعكس في زيادة الطلب على الحاجات الأساسية للسكان وبالتالي الحاجة إلى الطاقة لتوفير هذه الحاجات.

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي وهذا يتطلب المزيد من مصادر الطاقة لتشغيل المعامل والمصانع وزيادة الإنتاج الزراعي والنقل والتجارة. والجدول التالي يبين تطور الطلب العالمي على النفط بين 2001-2006 :

جدول - 2- تطور الطلب العالمي على النفط العالمي بين 2001-2006 (مليون برميل)

الإقليم	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول العربية	3.9	4	4	4.2	4.6	4.6
أمريكا الشمالية	24	24.2	24.6	25.2	25.5	25.5
أوربا	15.3	15.1	15.2	15.7	15.6	15.4
المحيط الهادي	8.6	8.5	8.7	8.7	8.8	8.8
الصين	4.7	5	5.5	6.5	6.6	7
جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق	3.9	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9
أوربا الشرقية	0.7	0.7	0.8	0.9	0.9	0.9
الدول النامية	19.4	19.5	19.9	21.3	22.1	22.6
المجموع	80.5	80.8	82.6	86.4	88	88.7

المصدر:جمعت وحسبت من النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)-السنة 32 مايو 2006.

يبلغ معدّل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2005 على سبيل المثال نحو 84.3 مليون برميل/ يوم [6]، وهذا يبرهن ما ذكرناه سابقاً.

3-قلة اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط في توسيع الاستكشافات والاستثمارات في المكامن المكتشفة وحلقات الإنتاج الأخرى، مما يجعل الإنتاج لا يواكب الطلب العالمي. وقد يعود ذلك لسببين هما ارتفاع كلفة الاستثمار النفطي من ناحية واكتفاء بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط بمستويات الإنتاج القائمة لأنها تدر موارد مالية قد تفيض عن حاجتها من ناحية ثانية، وهذا ما يحقق لها استخداما أطول لاحتياطاتها النفطية، لاسيما أن النفط مادة ناضبة

4-زيادة الطلب على الكهرباء في العالم وخاصة في الصين مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية آدت إلى زيادة طلب الصين للنفط الخام.

5–تقليل اليابان اعتمادها على المحطات النووية في إنتاج الطاقة الكهربائية والاستعاضة عنها بالمشتقات النفطية.

6– إعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأميركية. حيث تعرضت الولايات المتحدة (المستهلك الأول للنفط) لعواصف بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته.

7– النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة والذي بلغ معدله حوالي 3% خلال الفترة 2000––2004 [7].

8–زيادة الصناعات المعتمدة على المشتقات النفطية كمادة أولية (النايلون والبلاستيك).

9–تأمين احتياطي استراتيجي خوفا من اضطرابات في نيجيريا أو حرب في إيران أو خطر في فنزويلا .

انعكاسات الارتفاع في الأسعار على الاقتصاد الوطني :

إن العوامل التي ذكرناها أعلاه تعمل باتجاه زيادة الطلب وتدفع بالتوقعات إلى ارتفاع الأسعار.. وبطبيعة الحال هناك انعكاسات إيجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، وما يهمنا هو انعكاس التغير على الاقتصاد الوطني:

على المدى القصير:

1–تخفيف أثار انخفاض إنتاج النفط الخام والجدول التالي يبين لنا جوهر الفكرة :

جدول–3– مقارنة بين مبيعات 1998–2005

البيان	المبلغ	الوحدة
سعر برميل النفط عام 1998	12	دولار
سعر برميل النفط عام 2005	50.6	دولار
إنتاج النفط عام 1998 اليومي	547000	برميل
إنتاج النفط عام 2005 اليومي	398000	برميل
قيمة إنتاج 1998 اليومي	6564000	دولار
قيمة إنتاج 2005 اليومي	20138800	دولار

المصدر : نشرات الأسعار العالمية plats في فترات مختارة 1997 – 2005

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالرغم من انخفاض إنتاج النفط الخام بحوالي 40% فإن الإيرادات النفطية ارتفعت عدة أضعاف مما انعكس إيجابيا على الإيرادات الحكومية من خلال ضخ مصادر إضافية من الموارد إلى الخزينة العامة .

2–تحسين وضعية الميزان التجاري وزيادة حصيلة الصادرات :

إن الارتفاع الكبير لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة الثقل النوعي لصادرات النفط قياسا إلى إجمالي صادرات القطر ، وللتوضيح ننطلق من الجدول التالي :

جدول –4– مقارنة بين صادرات 1998–2005

البيان	المبلغ
صادرات النفط عام 1998 مقدرة بالبرميل يوميا	319788
قيمة صادرات النفط عام 1998*(دولار)	1400671440
إجمالي صادرات القطر 1998(دولار)	648850160
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات عام 1998 %	21.7
صادرات النفط عام 2005 مقدرة بالبرميل يوميا	143000
قيمة صادرات النفط عام 2005/دولار	2641067000
إجمالي صادرات القطر 2005/دولار	8480000000
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات عام 2005 %	31.13

المصدر: أعد الجدول من قبلنا بناء على :المجموعة الإحصائية لعام 2005

الشركة السورية للنفط –تقارير الإنتاج والتصدير .

نشرات الأسعار العالمية plats في فترات مختارة 1997 – 2005

نلاحظ من الجدول أن ارتفاع أسعار النفط أسهم في ارتفاع حصيلة الصادرات بالرغم من انخفاض كمية الصادرات النفطية وهذا أسهم في توازن ميزان المدفوعات والميزان التجاري الخارجي .

3– استخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومة:

ومن أهمها :

- دعم أسعار المشتقات البترولية.
- تغطية خسائر بعض المؤسسات الحكومية.
- الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى.

تلك باختصار أهم الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار المشتقات البترولية والنفط الخام على المدى القصير ، وهي بمجملها أثار إيجابية ولكن على المدى الطويل ماذا يمكن أن تكون :

آثار ارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل:

1– زيادة المستوردات واختلال الميزان التجاري:

إن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى تأثيرات سلبية على الميزان التجاري تتجلى بما يلي :

- انخفاض إنتاج النفط الخام المتوقع وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات .
- ارتفاع الطلب على النفط الخام محليا لتغطية حاجة المصافي الجديدة و زيادة قيمة المستوردات.

وبالتالي سيتطور الإنفاق المتوقع على النفط الخام حيث ستقتطع نسبة كبيرة من الموازنة العامة لاستيراد النفط الخام.

* تم احتساب الرقم من المعادلة : قيمة صادرات القطر عام 1998=الصادرات اليومية (برميل)x سعر البرميل (12 دولار) x 365 يوم.

2- ارتفاع كلفة دعم المشتقات النفطية :

إن ارتفاع أسعار النفط الخام مستقبلاً سيؤدي إلى زيادة تكلفة دعم المشتقات النفطية ، والحسابات التالية توضح ذلك:

- تبلغ تكلفة النفط الخام في أجمالي كلفة المازوت حوالي /96% [8] .
- متوسط أسعار النفط الخام حوالي 38 دولاراً للبرميل على أساس مزيج من الخام الخفيف والثقيل .
- ارتفاع أسعار النفط الخام إلى حوالي 60 دولاراً في الفترة القادمة سترفع تكاليف المزيج إلى حوالي 55 دولاراً للبرميل (حيث أن الفارق بينها سعر البرميل الخفيف والفعلي حوالي 10 دولار) [9].
- معدل ارتفاع أسعار النفط الخام المتوقع = 55-38/38 x 100= 44.7% دولاراً.
- وبالتالي ومع اخذ نسبة ثقيل الخام في مجمل الكلفة سترفع تكاليف إنتاج المازوت إلى حوالي 42% .
- سترتفع تكاليف إنتاج المازوت إلى حوالي 21.15 ل.س.

نلاحظ من الحسابات السابقة كيف ارتفعت كلفة الإنتاج بنسبة تزيد على 42% أي أن كلفة دعم المشتقات النفطية سترتفع على نحو كبير .

3- انخفاض قدرة الحكومة على تأدية دورها الاجتماعي :

إن ارتفاع أسعار النفط الخام مستقبلاً سيؤدي إلى حدوث فجوة كبيرة في الميزان التجاري كما أشرنا سابقاً وهذا يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من موارد الحكومة مما يحد من قدرتها على تأدية دورها الاقتصادي و الاجتماعي وفي تجارب الدول التي مرت بظروف مماثلة من حيث انخفاض وارداتها فان الحكومات لجأت إلى سياسات قسرية تعسفية تتمثل بما يلي :

1- تخفيض الدعم الصحي.
2- تخفيض الإنفاق على التعليم أو خصخصة القطاع.
3- رفع الدعم عن المشتقات البترولية والسلع المدعومة الأخرى .
4- بيع العديد من المؤسسات الخاسرة أو ذات الطابع الاجتماعي كالمؤسسات الاستهلاكية.

تلك باختصار بعض الإجراءات التي اتبعتها عدة دول لمواجهة العجز المالي الذي مرت به . وستكون الحكومة السورية مضطرة إلى تطبيقها ولو جزئياً في المستقبل حتى لو انعكس ذلك على الطبقات الاجتماعية سلباً.

4- عرقلة عملية التنمية الاقتصادية:

هدف الحكومة الأول سيكون تأمين الموارد لتغطية عجز ميزانها التجاري بدلاً من توجيه الفوائض الاقتصادية المحققة في بعض القطاعات نحو عملية التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5- حدوث خلل في رصيد العملات الصعبة :

إن ارتفاع أسعار النفط الخام مع ازدياد الطلب عليه، وانخفاض إنتاجه محليا سيؤدي إلى ازدياد كلفة الاستيراد من النفط على نحو كبير مما يؤدي إلى زيادة استنزاف العملات الصعبة للخارج لتغطية الاستيراد وبدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة الليرة السورية.

الاستراتيجية المقترحة لمواجهة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط :

إن أهمية النفط في الاقتصاد الوطني ، وارتكاز العائدات الحكومية والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي ، تفرض التعامل مع الأسعار النفطية بدقة متناهية ،كون أية تغيرات غير محتملة في الأسعار النفطية ستنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني. ويجب أن تتركز الاستراتيجية المقترحة لمواجهة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على محورين أساسيين يقودان في النهاية إلى إعادة التوازن إلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

- المحور الأول:تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية.
- المحور الثاني::زيادة الإيرادات الحكومية خاصة من القطاعات غير المستثمرة بكفاءة.

وهنا نضع الاقتراحات والخيارات التالية :

1- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية :من خلال:

أ-العمل على ترشيد عملية دعم المازوت :

إن الحكومة السورية لم تعد قادرة على تحمل أعباء دعم المازوت ولاسيما في الفترات القادمة نتيجة ارتفاع تكاليفه الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام. وقد وضعت الكثير من الاقتراحات لمعالجة عملية دعم المشتقات البترولية ، فمنها من اقترح رفع الدعم ودفع تعويضات ، ومنها من اقترح منح قسائم ، ولكل من هذه الاقتراحات مساوئها. وفيما يلي نحاول أن نقدم خطة من عدة مقترحات تحاول تلافي عيوب الاقتراحات السابقة:

- يتم الاستمرار بسياسة الدعم لفترة محددة6-8 أشهر .
- خلال هذه الفترة يطلب من المواطنين الراغبين بالحصول على الدعم تقديم طلبات خطية مبررة اقتصاديا واجتماعيا .
- يتم تكليف عدة دوائر في كل منطقة بدراسة الطلبات لتحديد الفئات المستحقة للدعم (المالية ومجالس المدن وأجهزة وزارة الداخلية).
- يصار بعدها إلى تخصيص الأسر المستحقة بقسيمة قيمتها 250 ليتراً سنويا للشخص [*].
- يتم بعدها البيع في محطات الوقود بأسعار تفوق سعر الكلفة والاستيراد.
- يتم إلغاء الضرائب المفروضة على وسائل النقل بهدف تخفيف أثار رفع الدعم ، وضمان استقرار الأسعار.
- يتم منح قسائم موازية للمخابز الخاصة والمعامل كل حسب طاقته للمحافظة على الأسعار. كما يتم منح قسائم للمزارعين على أساس المساحة المزروعة .

ويرى بعضهم أن هذه العملية معقدة وصعبة ، ويمكن الرد عليهم بما يلي :

- إن توفير أكثر من مليار دولار سنويا يستحق جهدا كبيرا ، حيث إن سياسة الدعم السابقة أدت لنشوء مظاهر كبيرة لهدره كالإسراف في استخدام وسائل النقل نظرا لانخفاض التكاليف وقس على ذلك، فضلا عن تهريب مادة المازوتإلى البلدان المجاورة ..
- هناك فائض عمالة كبير في معظم دوائر الحكومة وبالتالي يمكن تشكيل جهاز له فروع في كل المحافظات لمتابعة تطبيق هذه السياسة.

2-إجراء عملية خصخصة جزئية للشركات الخاسرة في القطاع العام:

[*] تم احتساب الرقم على نحو تقريبي من خلال الاستقصاء المباشر لحوالي 40 أسرة وحساب متوسط الاستهلاك السنوي لها.

وهي التي لا تؤدي دورا اجتماعيا يبرر خسارتها ، وهذا الإجراء يسهم في وقف استنزاف موارد الخزينة.، ويجب وضع معايير لعملية الخصخصة منها :

- أهمية المعمل المراد خصخصته بالنسبة للمعامل الأخرى في القطاع الصناعي .
- الأهمية التصديرية .
- مقدار الخسارة .
- عدد العاملين .

وبرأينا فإن القضية الأساسية هي قضية العاملين ويمكن في هذه الحالة البيع بأسعار تشجيعية مقابل المحافظة على جزء من العمالة وتقوم الحكومة بإيجاد حلول للجزء الأخر (دفع تعويضات).

المحور الثاني: زيادة الإيرادات الحكومية خاصة من القطاعات غير المستثمرة بكفاءة:

1-العمل على خلق موارد جديدة :

إن ارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل كما رأينا سابقا سيؤدي إلى استنزاف موارد الخزينة من أجل سد حاجة المصافي وبالتالي السوق المحلية من النفط ومشتقاته. وعليه فإن أول عمل يجب أن تقوم به الحكومة هو إعادة التوازن إلى الميزان التجاري النفطي وبالتالي إلى ميزان المدفوعات .

إن عملية خلق موارد جديدة عملية معقدة تحتاج دراسات طويلة للواقع القائم وظروف كل بلد ولا يتسع بحثنا إلا لإيجاز بعض الخطوات التي يحتاج كل عنوان منها لبحث خاص:

2- هنا ننتقل إلى الإجراءات الأشد قساوة بحيث يجب إزالة كل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات والمصانع الخاصة بشكل تدريجي ووضع معايير منطقية لمنح التسهيلات تحدد بما يلي :

- عدد العمال الذين تستوعبهم هذه المؤسسة، ومنع أي عامل مسجل لدى مؤسسة ما من وضع اسمه في دوائر الشؤون للتوظيف وذلك لمنع المؤسسات من وضع أسماء وهمية .
- قيمة الصادرات إلى الخارج بحيث يجب أن يتم تحويل القيمة عبر المصرف التجاري السوري .

وبحيث يؤدي هذا الإجراء إلى إزالة المنشآت الهامشية التي تعمل ضمن شروط ومعايير غير اقتصادية من السوق، وإفساح المجال لدخول الاستثمار الحقيقي القادر على رفع معدل النمو والتوظيف .

3- اعتماد الحكومة لسياسات منطقية في دعم القطاع الزراعي خاصة فيما يتعلق بالخضار والفواكه لزيادة نسبة الصادرات الزراعية ويتم ذلك من خلال :

تخفيض تكاليف المواد الأولية من خلال تقديمها بشكل نظامي بعيداً عن الأسواق السوداء .

منح قروض بتسهيلات كبيرة وطريقة سداد طويلة المدى تفتح إقامة مشاريع زراعية مناسبة .

تدخل الدولة بقوة في تنظيم القطاع الزراعي فيما يخص الخضار والفواكه من خلال تنظيم دورة الإنتاج الزراعي وأنواعه بحيث يوجه جزء كبير منه للتصدير.

النتائج:

1- لقد ارتفعت أسعار النفط الخام تدريجيا لتصل إلى مستويات قياسية حيث جاوزت عتبة /70/ دولاراً للبرميل.

2- يعود ارتفاع أسعار النفط إلى :المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول المنتجة والمصدرة ، وإلى تداعيات الملف النووي الإيراني، والتغير في الاستراتيجية النفطية الأمريكية ، وإلى زيادة معدل نمو السكان في العالم ، وإلى النمو المتزايد لاستهلاك الطاقة والذي بلغ معدله حوالي 3% ، وإلى قلة اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط في توسيع الاستكشافات والاستثمارات في المكامن المكتشفة ومصافي التكرير وحلقات الإنتاج الأخرى .

3- إن انعكاسات الارتفاع في الأسعار على الاقتصاد الوطني على المدى القصير تحمل آثاراً إيجابية أهمها: تخفيف أثار انخفاض إنتاج النفط الخام ، وتحسين وضعية الميزان التجاري وزيادة حصيلة الصادرات ، واستخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومة .

4- إن انعكاسات التغير في الأسعار على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل ولاسيما مع انحدار الإنتاج السنوي منه سيكون لها أثار سلبية أهمها: اختلال الميزان التجاري ، وارتفاع كلفة دعم المشتقات النفطية ، وانخفاض قدرة الحكومة على تأدية دورها الاجتماعي، وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية، وحدوث خلل في رصيد العملات الصعبة

المقترحات:

1- ضرورة العمل على خلق موارد جديدة لمواجهة نقص الموارد الحكومية واستنزافها على المدى الطويل من خلال تفعيل دور القطاع الزراعي بشكل يوجه منتجاته للتصدير.

2- ضرورة العمل على ترشيد عملية دعم المشتقات النفطية خاصة المازوت ،من خلال توجيه عملية الدعم إلى الفئات المستحقة فعلا على نحو يؤدي إلى تخفيف الاستهلاك، ومكافحة التهريب ، والتدرج للبيع بالسعر العالمي.

3- ضرورة إعادة النظر بعملية دعم القطاع الصناعي على نحو يعيد توزيع الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية إلى القطاعات على أساس (عدد العاملين ، وقيمة الصادرات) .

4- ضرورة إجراء عملية خصخصة بسيطة لبعض المؤسسات الحكومية الخاسرة والتي لا تملك أي دور اجتماعي وليس لها أهمية اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني .

لقد أبدى الاقتصاد السوري قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة خاصة العام 2005 ، وتعززت هذه القدرة أكثر بزيادة الطلب على فرص الاستثمار في سورية، نتيجة الازدهار النفطي في منطقة الخليج العربي، إلا أن هذا التقدم يعود بدرجة كبيرة إلى التقدم الوطيد في مسيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخلاقة ، كتشجيع القطاع الخاص ، ودعم آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية وخطوات الإصلاح المالي، هذا كله أدى إلى حدوث انتعاش ملحوظ في الاستثمار الخاص بعد ركوده طيلة السنوات الأخيرة.

إلا أنه ورغم الآفاق الايجابية في المدى القصير ، واستجابة الاقتصاد للإصلاحات ، فما زال أمامه تحديات كبيرة ، حيث إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط وفر إيرادات استثنائية في المدى القصير ، إلا أنه سوف يؤدي إلى إضعاف قدرات الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد، مما يستوجب الحرص على مواصلة عملية التحديث والتطوير

وفق إطار شفاف يهدف إلى تحقيق تحسن مستمر في رصيد الميزانية غير النفطية ، ويجب التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز الحوافز لدى القطاع الخاص على الاستثمار، وقدرة القطاع المالي على دعم النشاط الاقتصادي سوف يكون له أهمية حيث يعزز إيجاد مصادر جديدة للنمو والدخل ، تحل محل الثروة النفطية .

وغن ترشيد الدعم للمنتوجات النفطية و الاستعاضة عنه بتعويضات مجزية ومنصفة لمستحقيه سوف يؤدي إلى وفورات في المالية العامة وتعزيز الإنصاف والكفاءة وتشجيع النمو طويل الأجل من خلال حماية الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية ، ويعزز قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة التحديات السياسية والإقليمية ، كما يسرع توجهه على نحو أكبر لتحقيق هدف الدولة في التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

المراجع:

1. المجموعة الإحصائية لعام 2006 والمجموعات الإحصائية لمصفاتي حمص بانياس .
2. نشرات الأسعار العالمية plats في فترات مختارة 1997 – 2005.
3. أوبك–منظمة الأقطار المصدرة للنفط تقارير سنوية بين 2004–2006 .
4. النجار، أحمد السيد – ***الطفرة النفطية العربية الثالثة :دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف*** – كراسات استراتيجية العدد رقم (165)– يوليو–2006 ص4.
5. DUN, CAN.R.C ***Three world oil forecasts qreclict peak oil qrocluction*** . oil & gas .g .7 gune2004, 43- 55.
6. أوابك–منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط–تقرير الأمين العام لعام 2005.
7. BP, London, UK. BP Statistical Review of World Energy 2005 www.bp.com/statisticalreview, 2005.<2006/12/ 25>
8. *شركة مصفاة بانياس –مديرية الحسابات –تقارير سنوية.*
9. نشرات الأسعار العالمية plats في فترات مختارة من عام 2006